عرشانه اباها فسائط الثلث فيها عنده تعم اما صور اخرى فيتسلسل او هي كجب وجود
له من جهة المعلولية ومثلها شان ماله تلك الصور من غير فرق فان الممكنات
كلها صادرة عنه تعالى بلا توسط فاعل اخر فعلمها له تعالى على نسق واحد فالقول
بالصورة الظلية مطلقا سخيف فافهم   لا يصدق على البسيط الخ لعل المراد
بالبسيط والمركبة التي هي مورد النقض ما هي بسيط في العقل فقط لا ما هي
مركبة في العقل لا اذ البسيط في الخارج والمركبة فيه لا ينتقض بهما التعريف و
تفصيله ان ههنا احتمالات اربع احدها ان يكون الماهية مركبة في الخارج والذهن
معا ثانيها ان يكون بسيطة فيهما ثالثها ان يكون بسيطة في الخارج ومركبة
في الذهن رابعها عكس هذه ومورد النقض هما الاخيران لان الاجزاء العقلية
ليست اجزاء بالنفعة بحسب الحقيقة بل تحليلية عقلية وانما جزئيتها بالحقيقة بالقياس
الى الحدود دون المحدود كما سياتي ان شاء الله تعالى فيصدق على البسيطة
الخارجية المركبة في الذهن انها غير ملتئمة من عدة امور مجتمعة والقول بان لا نسلم
ههنا على سبيل عموم المجاز تكلف لا يحمل عليه التعريف والمركبة في الخارج و
ان كانت بسيطة عقلية تصدق عليها انها ملتئمة من عدة امور مجتمعة لان
الاجزاء الخارجية اجزاء حقيقية لها داخلة في قوامها فتامل   الا ان يقال الخ
نقل عنه لا يخفى ما فيه من البعد والحق ان هذا التعريف ليس بخارجيات ولا بقيد فان
على العقليين وايضا لا يصدق تعريف المركب على المركب التحليلي المقداري

انتهى

انتهى ووجه البعد انه على تقدير التلازم بين التركيبين يصدق التعريفين عليهما انما
هو باعتبار التركيب والبساطة الخارجيين لا بما هما تركيب وبسيط عقليان لما
عرفت ان الاجزاء العقلية بما هي عقلية ليست اجزاء بحسب الحقيقة وكذا الاجزاء
المقدارية وللمركب التحليلي المقداري فعدم صدق تعريف المركب عليه لانه
اذ ليس هو مركب حقيقة فقوله ايضا لا يصدق الخ داخل تحت الحق لدفع توهم
النقض لانه نقض على تعريف المركب مع انه ليس بمركب فافهم   اشتمالا لا يحتملان
اصلا الخ اي بهما شتا فيان هذا ما ذهب اليه العلامة الرازي واختاره السيد
السند قدس سره ولعل وجهه ان الاجزاء العقلية المحمولة متحدة جعلا ووجودا
اذ التركيب العقلي تحصيل المبهم وتعيينه فهناك طبيعة واحدة بالوحدة الحقيقية
لا تكثر فيها ولا تعدد الا في الملاحظة التفصيلية ولا يصح فيهما الانفراد في الوجود   فيهما
ببقاء احد الجزئين بعينه مع زوال الاخر فهي بالحقيقة اجزاء للحدود دون المحدود و
الاجزاء الخارجية متمايزة في التقرر والوجود ويصح فيها بقاء احدهما متشخصة وزوال
الاخر مع وجود مثله كما في هيولى العناصر وصورها فتالف الجسم منهما التمامي
لوجود الصور في الهيولى في الخارج لا اتحادي بحسب الوجود واطلاق اسم الجزء على
ما يتركب منه الشيء انما بحسب الحقيقة وعلى ما يحمل الشيء انما بحسب جوهر مهيته في نحو
من الملاحظة العقلية كالجنس الحقيقي والفصل المحصل له او في هوية المتحققة   المحصل
في الاعيان او الذهن كالاجزاء المقدارية للمتصل الواحد على المسامحة

Copyright © King Saud University